الأهرام

٢٠٠٩/١/٢٨

في جلسة شهدت خلافا كبيرا بين النواب حول قانون الجامعات الأهلية

سرور: الجامعات الأهلية تفتح أبواب التعليم الأمامية وتغلق الأبواب الخلفية

شهد مجلس الشعب خلال جلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور، جدلا كبيرا بين نواب المجلس من مختلف الاتجاهات في أثناء مناقشتهم لمشروع قانون حول قانون الجامعات الأهلية، حيث تباينت الآراء حول مدى تأثير إنشاء الجامعات الأهلية سلبا على مجانية التعليم من خلال إلغائها لدور الجامعات الحكومية بالسماح لها بالمشاركة في إنشاء الجامعات الأهلية، وحلا لهذا الخلاف اقترح الدكتور سرور النص في صدر القانون على أن السماح للجامعات الحكومية يكون دون إخلال بواجباتها الأصلية في تقديم التعليم المجاني.

ومن جانبه أكد الدكتور مفيد شهاب وزير الشئون القانونية أن الهدف من القانون هو إيجاد ثلاثة أنواع من التعليم العالي هي: الحكومي، والخاص، والأهلي، وذلك وصولا لخدمة تعليمية عالية.

وأوضح الوزير أن الحكومة ملتزمة بتوفير التعليم الحكومي المجاني.

وبعد مناقشات وافق المجلس على الأخذ بنص مجلس الشوري الذي يحقق المواءمة بين هدف الجامعات الأهلية والحفاظ على مجانية التعليم، وينص على السماح بإنشاء الجامعات الأهلية التي لا تهدف إلى الربح بناء على طلب من شخص أو عدة أشخاص طبيعية واعتبارية، أو أي جهة ذات نفع عام.

وقد دارت مناقشات موسعة بين نواب المجلس حول المادة الحادية عشرة من القانون التي تحدد الجهات التي يجوز لها إنشاء الجامعات الأهلية، حيث اشترط القانون أن إنشاء تلك الجامعات لا يكون إلا من خلال مؤسسات أهلية

د. شريف عمر في أثناء مناقشة القانون [تصوير: سامي بشرى]

تابع الجلسة:

أحمد عامر بهاء مباشر

ذات نفع عام.

فقد طالب الدكتور زكريا عزمي بأن يكون إنشاء تلك الجامعات من خلال مؤسسات أهلية تنشأ لهذا الغرض فقط.

وأوضح عزمي أن جميع الجمعيات الأهلية ليست ذات نفع عام، ولسد تلك الثغرة ولقفل باب التلاعب يجب اشتراط أن تكون المؤسسات الأهلية المسموح لها بإنشاء الجامعات الأهلية قد أنشئت لهذا الغرض فقط دون أي أغراض أخرى.

ومن جانبه أوضح الدكتور سرور أن الخلاف بين الأعضاء مع النص المقدم من الحكومة ومجلس الشوري يدور حول رغبة أعضاء المجلس في عدم السماح للجمعيات الأهلية ذات الأغراض المتعددة بإنشاء جامعات أهلية.

ودافع الدكتور سرور عن فكرة إنشاء جامعات أهلية لا تهدف إلى الربح وقال: إن هناك خدمات تقدمها الوزارة مثل التعليم المتميز، والجامعات الأهلية، والانتساب، والتعليم الموجه وغيرها، فهي عبارة عن «سمك - لبن - تمر هندي»، فهي أرادت أن تقدم كل هذه الخدمات في كيان واحد لهذا الغرض.

وقال: إن هذه المصروفات تستخدمها في أوجه الصرف لكنها في النهاية لا تهدف إلى الربح، ونحن نريد تعليما من الباب السليم وليس من الباب الخلفي، وهذا يهدف إلى تصحيح أوضاع استثنائية تهدف إلى تحسين مستوى الجودة والتعليم والارتقاء به.

وكان الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي قد طالب بحذف الفقرة التي تنص على أن هدف الجامعات الأهلية هو تقديم تعليم متميز، مشيرا إلى أن ذلك ينال من نوع التعليم المقدم في باقي الجامعات.

وأكد هاني هلال أنه روعي في

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

مشروع القانون تحديد خصائص الجامعات الأهلية فيما يخص أنها لا تهدف إلى الربح، على أن يستخدم ما تحققه من فوائض مالية فى تطوير نفسها، ورفع كفاءتها، وخدمة المجتمع، ورعاية الطلاب، وتمويل المنح الدراسية للمتفوقين على أن تنشأ هذه الجامعات من خلال مؤسسة أهلية ذات نفع عام، وأن تتمتع بشخصية اعتبارية خاصة، وأن تتكون أموالها من المساهمات المالية والأصول العينية التى يقدمها المواطنون والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، والجمعيات الأهلية ذات النفع العام، وهيئات المجتمع المدنى.

وقال هلال: إن أموال هذه الجامعات هى أموال عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات.

وأوضح الوزير أن التعديل الذى تقدم به الدكتور زكريا عزمى حول المادة الحادية عشرة من القانون حظى بتأييد عدد كبير من الأغلبية والمعارضة فيما يخص الفقرة التى تنص على «وذلك من خلال مؤسسات أهلية تنشأ لهذا الغرض فقط».

وقال الدكتور حمدى السيد: إن هذه المادة هى أخطر مواد القانون، وإن الفقرة الأخيرة من المادة من أهم الفقرات.

وتساءل: كيف تذهب أموال الضرائب والأموال العامة إلى الجامعات الأهلية، وهى مخصصة لأشياء أخرى؟ وقال: نحن نسهم فى هروب المواطنين من الجامعات الحكومية إلى الجامعات الأهلية.

وقال: إن الحكومة تنكر هذه الفقرة وطالب بإلغائها والتمسك بما جاء من الحكومة، فهى فقرة مهمة وضرورية.

بينما طالب النائب المستقل مصطفى الجندى بأن يترك للائحة التنفيذية للقانون تحديد تلك الجمعيات الأهلية المسموح لها بإنشاء الجامعات الأهلية، واعتبر أن اشتراط إنشاء الجمعيات الأهلية خصيصا لهذا الغرض فيه نوع من التضييق والغلو غير المطلوب.

وحذر الدكتور جمال زهران من أن الجامعات الأهلية قد تؤثر على مجانية التعليم الجامعى فى مصر لأنها سوف تكون بمصروفات حتى ولو كانت مصروفات ليست بمستوى الجامعات الخاصة الأجنبية، وطلب الرجوع إلى النص الذى جاء من مجلس الشورى فى هذه المادة.

ويستأنف المجلس جلساته الأحد ٨ فبراير

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية